مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

ملف خاص:

المخطط الاستعجالي للتربية والتكوين (2009-2011)

العدد الثاني والأربعون- يناير 2010

المنظومة التعليمية بالمغرب
مؤشرات الإفلاس

رشيد جرموني (باحث في علم الاجتماع التربوي)

بعد النتائج التي حصل عليها المغرب مؤخرا في الاختبارات الدولية، حيث احتل الرتبة 44 من بين 45 دولة في اختبار PIRLS لسنة 2007 والمتعلق بالقراءة ، وكذا الرتبة 40 من بين 45 دولة في اختبار TIMSS لسنة 2003 والمتعلق بالرياضيات والعلوم (النشاط العلمي، علوم الحياة والأرض، العلوم الفيزيائية والكيميائية)[1]، انكب المجلس الأعلى للتعليم من خلال أحد هيئاته المعنية بالتقويم لمنظومة التربية والتكوين، وبإشراف المركز الوطني للتقويم والامتحانات، على دراسة واقع التعلمات ومكتسبات التلاميذ، بالاستناد على دراسة علمية صدرت مؤخرا[2]. وقد حددت هذه الدراسة هدفين أساسيين، أولهما تقويم مستوى تحصيل التلاميذ في المواد الدراسية الأساسية (اللغة العربية والفرنسية ومادتي الرياضيات والعلوم) في مستويات حاسمة في المسار الدراسي للتلاميذ (المستوى الرابع والسادس ابتدائي، والمستوى الثاني والثالث إعدادي)، وثانيهما تحديد العوامل المؤثرة على مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ ، قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين جودة التعلمات.

فما هي نتائج هذه الدراسة الأولى من نوعها في المغرب ؟ وهل حملت الاقتراحات التي طرحتها بوادر أولية لتجاوز فشل منظومتنا التعليمية ؟

سعيا لتحقيق الموضوعية ،اعتمدت آلية علمية في إنجاز هذه الدراسة، حيث شملت عينة البحث مؤسسات التعليم العمومي بسلكيه الابتدائي والإعدادي الثانوي، وكذا مؤسسات التعليم الخصوصي، لجهات المملكة الستة عشر ،وبالوسطين الحضري والقروي ، وقد كان حجم العينة موزعا على 26520 تلميذا .شمل الشق الأول من النتائج مستوى التعلمات عند هذه العينة من التلاميذ للمواد التعليمية الأربع، اللغة العربية

والفرنسية والرياضيات والعلوم، أما الشق الثاني فقد تناول العوامل المؤثرة على مستوى التحصيل الدراسي لدى التلاميذ.

أولا نتائج مستوى التعلمات عند التلاميذ :

1 - مكتسبات التلاميذ في مادة الرياضيات:

سجل الأداء الإجمالي للتلاميذ في مادة الرياضيات بمستويات السلكين التعليميين الابتدائي والإعدادي، نسبا جد ضعيفة، فالسنة الرابعة ابتدائي سجلت نسبة 35% بينما حصل المستوى السادس 45%، بالمقابل سجل أداء تلاميذ الإعدادي نسبا أقل من نظرائهم في الابتدائي، وهكذا عرفت الثانية إعدادي 25% ن والثالثة من نفس السلك 29%.

بالموازاة مع هذا التباين بين الأسلاك ن هناك تباين حاد بين نوع المؤسسة، حيث سجل التعليم الخصوصي معدلات تفوق معدلات القطاع العام، فالسنة الرابعة ابتدائي حصل التلاميذ على نسبة 57% والمستوى السادس 68%، ونفس النسب حققها تلاميذ الإعدادي ،وفي مختلف المجالات التعليمية ، سواء في الأنشطة العددية أو القياس أو الهندسة.

من جهة أخرى، تبرز إشكالية اللاتكافؤ بين التلاميذ القرويين والحضريين، إذ توقف التقرير (الدراسة) على أوجه التباين، فتلاميذ الوسط القروي يسجلون نتائج ضعيفة بالمقارنة مع نظرائهم في الوسط الحضري ويتراوح الفرق 4 نقاط كحد أدنى ، و9 نقاط كحد أقصى، ويعزى ذلك لظروف التمدرس الصعبة التي يعيشها التلاميذ والأساتذة على السواء.

وإذا تجاوزنا هذه التدقيقات الهامة، فإن الخلاصات الأساسية بالتعلمات لمادة الرياضيات لهذه العينة، تتوزع كالآتي:

- ثلث تلاميذ المستوى الرابع ابتدائي فقط يتحكمون في عمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة ن بينما معظم التلاميذ لم يتمكنوا من فهم الوضع العمودي للعمليات (الوحدات، المئات، الآلاف) أو يجدون صعوبة في التمكن من تقنية الاحتفاظ.
- حوالي 60% من تلاميذ السنة السادسة ابتدائي لا يجيدون عمليات حساب الأعداد العشرية، وتكمن الصعوبات في موضع الفاصلة واستعمال المحتفظ به وكذلك القسمة الإقليدية.
- التلاميذ غير مستعدين للتعامل مع المسائل الهندسية (المساحة، الحجم، السعة) أو إنجاز أشكال هندسية ورسوم بيانية.
- عدم التمكن من عمليات الحساب الاعتيادية في الابتدائي يشكل عقبة أمام تعلم التلاميذ لقواعد الجبر في السلك الثانوي الإعدادي.

• جميع التلاميذ يجدون صعوبات في التعامل مع الأسئلة المفتوحة واستعمال معارفهم في الوضعيات المدمجة أو المركبة.

2- **مكتسبات التلاميذ في العلوم :**

إذا كانت التعلمات الخاصة بالرياضيات قد سجلت نسبا جد ضعيفة، وتؤشر على إفلاس حقيقي لمنظومتنا التعليمية، فإن المكتسبات المرتبطة بالعلوم هي الأخرى لم تشذ عن هذا الوضع، فبتحليل نتائج الروائز التشخيصية لمادة العلوم (يضم هذا المكون: النشاط العلمي بالنسبة للابتدائي، وعلوم الحياة والأرض والفيزياء والكيمياء للثانوي الإعدادي)، تبين أن مستوى التلاميذ غير كاف في جميع المستويات الدراسية، حيث أن متوسط نسبة تحقيق الأهداف يتراوح بين 39% و46% في مادة النشاط العلمي على التوالي في السنتين الرابعة والسادسة ابتدائي، وتنخفض النسب في أدنى مستوياتها % 21 و29% في مادتي العلوم الفيزيائية والكيمياء والحياة والأرض ن على التوالي لسنتي الثانية والثالثة إعدادي.

وبخصوص التباينات بين التعليم العمومي والخصوصي والوسطين القروي والحضري، سجل التقرير نفس الخلاصات السابقة. فالتلاميذ الممدرسون بالوسط الحضري حققوا أداء أفضل من نظرائهم بالوسط القروي. بالمقابل سجل أداء الممدرسين بالتعليم الخصوصي نتائج جد متفوقة على التعليم العمومي . ويعود تفسير ذلك إلى الانتقاء الاجتماعي لتلاميذ القطاع الخاص، وتوفر ظروف للتدريس أكثر ملاءمة، حيث عدد التلاميذ محدود ،وتوفر الوسائل الديداكتيكية، وأيضا لتركيز الاهتمام على التدبير المفضي للنتائج .

3 – **المكتسبات الخاصة باللغة الفرنسية :**

أداء التلاميذ في اللغة الفرنسية ، سواء في مستوى الرابعة والسادسة ابتدائي أو في مستوى الثانية والثالثة إعدادي، تبين أن مستوى المكتسبات يتراوح بين المستوى» الضعيف» « والمتوسط «، وكلما ارتفع المستوى المهاري في اللغة إلا وقلت النسب، فنجد أن التحليل والتركيب لا يسجلان إلا نسبا محتشمة، تقل عن الفهم والأنشطة التطبيقية.

وللوقوف على أهم الأسباب المفضية لهذه النتائج، نجد ضعف الموارد اللغوية عند التلاميذ، نقص في فضاءات مزاولة الأنشطة الثقافية والفنية بالفرنسية داخل المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى الضعف المسجل عند مدرسي السلك الابتدائي، وعدم مسايرة أغلب الأساتذة لمستجدات الممارسات البيداغوجية والديداكتيكية، وعدم تحسين طرق اشتغالهم طبقا لما تمليه المناهج الجديدة.ضعف التقويم في المنظومة التربوية، علاوة على عدم توحيد طريقة التدريس اللغة في المقررات الرسمية.

4 - حصيلة المكتسبات الخاصة باللغة العربية :

تبين هذه الدراسة، أن أداء التلاميذ في اللغة العربية، سواء في المستوى الرابع أو السادس ابتدائي، أو في مستوى الثانية والثالثة إعدادي، أن إنجازات الإناث أفضل من مثيلاتها عند الذكور، وقد يفسر ذلك بأحد أمرين، مثابرة وانضباط الإناث في الدراسة، ثم المحيط العائلي والسوسيو ـ ثقافي الصارم اتجاه الإناث.

من جهة أخرى، عرفت إنجازات التلاميذ القرويين، نسبا أضعف من التلاميذ الحضريين.

لكن أهم نتيجة سجلها التقرير، هو أن الصعوبات التي يعاني منها المتعلمون في الابتدائي تتكرر بذاتها عند المتعلمين في الإعدادي، مما يعني أنها لم تخضع لأي إجراء علاجي، ولم تواجه بأية خطة للدعم والتقوية.

بالمقابل، تعرف النتائج المحققة في نهاية السلك، نسبا أفضل من تلك المحققة في المستويات الوسيطية، وهذه نتيجة تنسحب على الصعيد الوطني والجهوي.

وإذا أردنا أن نلخص ما كشف عنه التقرير فيما يخص التعلمات المرتبطة باللغة العربية، يمكن القول أن غالبية التلاميذ يعانون من صعوبات في التعبير والإنشاء على المستوى المعرفي والمنهجي واللغوي، وهذا نتيجة للعجز المتراكم في مجال القدرات القرائية وضعف تحصيل الموارد اللغوية.

وترتبط بهذه المعيقات، طبيعة مقرر اللغة العربية الذي يركز بالأساس على المسائل التجريدية والتاريخية، وغلبة الطابع المعياري في تناول القواعد، وذلك على حساب الجانب التواصلي والوظيفي للغة مما يحد من درجة التحصيل.

ثانيا الاقتراحات التي حملتها الدراسة:

إذا كان من نتائج هذه الدراسة هو تصديقها لما سبقها من دراسات دولية حول تعلمات التلاميذ بالمنظومة التعليمية بالمغرب، وأيضا تأكيدها لمختلف الأطروحات التي يقدمها مفكرون مغاربة وفاعلون من مختلف المشارب، وأيضا توافقها مع ما هو شائع في الحس المشترك، والتي من بين عناوينها الكبرى ، إفلاس ا لمدرسة ا لمغربية ،والوصول إلى حالة من التردي لا مثيل لها .

فإنه بالمقابل، تميزت هذه الدراسة الجديدة بجرأة في طرح مقترحات متقدمة، وتعكس مختلف الا نتقادات التي كانت توجه لبنية المنظومة التعليمية، وبشكل خاص ما يرتبط بالبرامج والمناهج التعليمية، وكذا الكتب المدرسية، وطرق التدريس والتقويم، علاوة على إشكالية تكوين المدرسين وتأطيرهم، وأخيرا ما يتعلق بمعضلات الفضاء المدرسي.

فإذا أخذنا مجال البرامج والمناهج، فإنه مع تبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين، انطلق مسلسل تجديد هذه المناهج والبرامج، لكن بشكل غلب عليه الطابع المتسرع والعام، وعدم تدقيق المرجعيات لكل سلك على

حدة، من جهة أخرى تم استلهام مقاربة الكفايات، بدون فحص حقيقي ومتعمق، لمفاهيمها وأسسها وغاياتها، فقد طغى الجانب الكمي في المعالجة أكثر من الجانب النوعي، الشيء الذي أدى إلى وجود ضبابية في تصريف مختلف المضامين وطرق التدريس وأساليب التعليم والتقويم.

ومن خلال ذلك جاءت اقتراحات هذه الدراسة، لتعيد النقاش السيكو ـ سوسيوبيداغوجي من أساسه، حيث أوصت بضرورة إصدار منهاج خاص بالسلكين الابتدائي والإعدادي يراعي خصوصيات المتعلمين، وظروف الوسط التعليمي، فما يصلح بشكل كبير للوسط الحضري قد لا يلائم الوسط القروي.

أما على المدى القريب، فقد ألحت الدراسة على ضرورة معالجة معمقة للبرامج واقتراح دلائل عملية تساعد المدرس على النهوض بمهامه.

بالموازاة مع هذه الاقتراحات التي همت المناهج والبرامج، يكشف هذا التقرير، على إحدى العوائق الجوهرية، والتي ارتبطت بالكتب المدرسية، فكما نعلم لقد تمت هذه العملية بشكل غير علمي، وفيها كثير من التسرع، وغلب عليها الطابع التجاري، والزبونية والمحسوبية، ولهذا ليس غريبا أن يفضح هذا التقرير هذه المطبات، فقد دعا إلى ضرورة مراجعة الجودة البيداغوجية للكتب المدرسية وفق ما يقدمه العلم الحديث من نتائج في مجال اكتساب المعارف وبنائها ذهنيا. هذا بالإضافة إلى مواكبة المعارف بمختلف أساليب التقويم مع الاهتمام بموضوعيتها وتنويع أدواتها.

ولعل من بين الاقتراحات التي بينت الطابع المتسرع لتنزيل الكتب المدرسية الحالية، هو عدم إخضاعها للتجريب فصد قياس مدى ملائمتها لسن المتعلمين وخصوصياتهم المعرفية واللغوية.

ولم يقتصر النقد المبطن للكتب، بل طال حتى أعضاء لجن التأليف المدرسي، الذين وجب فيهم تحقق التكوين الكافي والكفاءة اللازمة لتأدية دورهم كمبدعين بيداغوجيين للكتب المدرسية.

وما يقال في حق لجان التأليف، ينسحب على لجان المصادقة ، فامتلاك الاقتدار والتكوين الكافيين، والاحتكاك بتجارب أنظمة تعليمية أخرى في ميدان التأليف المدرسي، شرطان أساسيان لتنصيب أعضاء هذه الهيئة، وليس القرابة والانتماء الحزبي.

وباعتبار التعلمات ترتبط بشكل مباشر بطرق التدريس والقويم، فإن الاقتراحات التي حملتها الدراسة تعتبر جوابا عن دقيقا عن إشكالية منهجية التدريس ببلادنا، وهكذا دعا هؤلاء المختصون إلى ضرورة تجاوز دور المدرس كمصدر للمعرفة، والانتقال بالفعل التعليمي نحو مساعدة المتمدرس على تنظيم المعارف وتنقيحها، وتهيئه للتعامل مع مختلف المصادر والخطابات بشكل يضمن توافقه وتكيفه مع الوضعيات المختلفة.

وفيما يخص إشكالية التقويم، ضرورة تنويع أساليب التقويم التربوي والاهتمام بالتقويمين التشخيصي والتكويني مع اعتماد أدوات موضوعية تمكن من معالجة المعلومات وتخطيط الإجراءات التصحيحية المناسبة.

بالإضافة إلى ضرورة دمج التعليم بالتقويم بشكل يجعل العمليات التقويمية مكملة للتعليم، وليس كتقطعات متباعدة لا ترجى منها فائدة.

وإذا كان من مدخل لتجاوز تركة هذه التعلمات المتدنية واللامشرفة لسمعة المغرب ولمستقبله ، فإن الاهتمام بالتكوين المستمر للمدرسين وتأطيرهم، يعتبر منى الأوراش الملحة وذات الراهنية في تجويد مكتسبات التلاميذ،(وهنا يمكن أن نستدعي التجربة الأردنية فهي متقدمة في هذا المجال، حيث يخضع المدرسون لتكوين إجباري أسبوعي، يدخل في إطار عملهم).

ولهذا الغرض فإن المقترحات التي حملتها هذه الدراسة ليست بجديدة، ولكنها تتقاطع مع عدة اقتراحات من هنا وهناك، وقد نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لكننا بتأخرنا، لا نستفيق حتى تقع الكوارث، ثم بعد ذلك نتفاعل.

وعليه، فقد تضمنت الاقتراحات، تمكين المدرسين من تكوين أساسي متين يستهدف التمهين والتأهيل لحسن التفاعل مع المستجدات التربوية، وكذا فقه تنزيلها واستثمارها بيداغوجيا.

ضرورة اشتمال برامج التكوين على جوانب نظرية خاصة بالمواد تتجاوز الكم المعرفي إلى تحليل المنطق الداخلي للمواد، بالإضافة إلى ربط المساهمات النظرية بالمحتويات التعليمية، وبالمعارف الخاصة بالتلاميذ.

من جهة أخرى، وللرفع من حافزية المدرسين للإقبال على التكوين، فقد أوصت الدراسة بربط التكوين المستمر بالمسار المهني وبالترقية.

إلا أن المثير في هذه الاقتراحات، هو تغييب دور المفتش، والحديث عن مرشدين تربويين، يهتمون بتتبع عمل المدرسين ومساعدتهم، خصوصا الجدد منهم.

إننا نعلم أن هذه الدراسة ستوضع أمام صانعي القرار التربوي، لاتخاذ التدابير اللازمة، وهذا هو الغرض من هذه الدراسة، لكننا بالمقابل ننبه إلى عدم تكرار الأخطاء السابقة، والمتمثلة على الخصوص في إحداث قطائع بين ما يراكمه المغرب في المجال التربوي، وبالتالي خلق إطار جديد للمرشدين التربويين قد لا يساهم في حل الإشكال، بقدر ما يخلق تبعات مالية ومسطرية جديدة ،وعليه فنحن ندعو إلى تفعيل دور المفتش التربوي وتأهيله للقيام بهذه المهمة، واعتبارها من مهامه الرئيسة.

بالنظر إلى الترابط الوثيق الموجود بين تعلمات التلاميذ والفضاء المدرسي، ونظرا لأن الدراسة كشفت عن تفوق نوعي لتلاميذ المدارس الخصوصية ، بحكم أن فضاءاتها المستقبلة تتوفر على بعض مقومات المدرسة، فإن الاقتراحات جاءت لتؤكد بشكل مستعجل، على ضرورة إيجاد حل لظاهرة الاكتظاظ، والذي من بين مظاهره المشينة هو عرقلة جودة التعليم وعدم تحقيق أهداف التعلم. (وقد ذكر مرارا وتكرارا مختلف الفاعلين

من نقابات ومجتمع مدني وهيئات وحساسيات ...على خطورة هذا الوضع، وبشكل خاص مع الدخول المدرسي لهذا الموسم 2008/2009 لكن بدون جدوى).

بالموازاة مع ذلك فقد تضمنت المقترحات، مسألة إدماج الأنشطة التربوية والفنية داخل المؤسسة، لما لها من أهمية في تعبير التلاميذ عن ميولهم وصقل مواهبهم وإدماج تعلماتهم، حيث أن التجربة الأنكلوساكسونية تعتبر هذه الأنشطة بمثابة منهاج لا ينفصل عن المنهاج التعليمي ، أو ما يسمى بالمنهاج المستتر « hidden curriculum »[3].

إلا أن تحقيق هذا الطموح، رهين بتوفير الأجواء المستقرة للأطر التعليمية، وتدبير الزمن المدرسي بطريقة تسمح للمدرسين بتطبيق هذه الأنشطة.

من جهة أخرى، شدد التقرير على تمكين المؤسسات التعليمية من منهجية اتخاذ القرار والاهتمام بالفضاء الداخلي للمؤسسة وبالظروف التي يتم فيها تقديم الدروس وإجراء عمليات التقويم.

إلا أن هذا المطلب يصطدم بالإمكانيات المتواضعة لجل مؤسساتنا التعليمية، مما يتطلب رصد ميزانية مناسبة للتجهيز وأشغال الصيانة وإعادة البناء، فهناك مؤسسات ليس لها من المؤسسة إلا الاسم، وتفتقد لكل الأساسيات لفعل التعلم، ومن ثم وجب التدخل سريعا لتهيئة هذه المؤسسات بالشكل الجيد واللائق والذي يحترم معايير البناء الدولية، فلا يعقل أن تكون مؤسساتنا متخلفة عن هذا التطور، ونطلب منها ومن أطرها تقديم جودة في التعلمات، فالفضاء المدرسي المناسب شرط لازم لتطوير مستوى تعلمات أبنائنا.

خلاصات وآفاق:

تتفاعل عدة محددات تؤثر في مكتسبات التلاميذ، فمن جهة هناك فضاء التلميذ ،وفضاء المدرس ،والفضاء التعليمي (المؤسسة) والمحيط الأسري ، والوسط الجغرافي، وقد مكنت هذه الدراسة من الوقوف على مستوى المكتسبات التعليمية والتي تبرز وجود فوارق مرتفعة تشير إلى اختلال جوهري في تكافؤ الفرص ،بين الوسط الحضري والقروي، وما بين نوع المؤسسة، عمومي وخصوصي، علاوة على وجود تباينات بين نتائج التلاميذ ، نظرا لاختلاف الخصوصيات الفردية والأسرية والوسط الاجتماعي للتلميذ. ومن هنا يمكن القول أن مقولة بيير بورديو التي بلورها في السبعينات من القرن الماضي «بإعادة الإنتاج الاجتماعي « la reproduction sociale» تجد تصديقها في المرحلة الراهنة من تطور مجتمعنا، حيث المدرسة تساهم بشكل منهجي في إعادة إنتاج طبقات المجتمع بشكل يحافظ على ضمان استمرار نفس التشكيلات الاجتماعية ، وعدم خلق ترقي حقيقي لفئات معينة داخل المجتمع. إننا من خلال هذه النافذة، نريد أن نسلط الضوء على آثار السياسات التعليمية والتي إن كانت في الماضي ساهمت بخلق فرص للترقي الاجتماعي لفئات فقيرة مثلا، فإنها اليوم وباستحضار

كل المعضلات السابقة التي أثارها هذا التقرير وغيره، لا تكرس إلا تمايزا طبقيا فيه تعليم للنخبة يستفيد منه أبناء المحظوظين، وفيه تعليم عمومي يساعد على محو الأمية في درجاتها الدنيا.

وعليه فإن ضرورات المرحلة تقتضي التوافق مع كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، وأيضا كل ممثلي الأطر التعليمية على بلورة مشروع مجتمعي، يكون في بؤرته القضية التعليمية والرفع من جاهزية المجتمع للتفكير جيدا في تنزيل مجموع المقترحات التي تصدر عن هذه الدراسات العلمية وغيرها، وحسن تنزيلها بإعمال فلسفة التشارك الحقيقي وليس الموسمي والمؤقت، مع ضرورة رصد ميزانيات مناسبة لمواجهة كل الإختلالات التي أفرزتها السياسات التدبيرية لمنظومة التعليم، وبتناغم مع ذلك وجب وضع سياسة اجتماعية عادلة تجسر الهوة الساحقة بين المحظوظين وبؤساء هذا الوطن، إذا أردنا الاستثمار في الرأسمال البشري وربح رهانات التنمية المنشودة، والمدرسة المغربية هي بوابة هذا الطموح.

المراجع المعتمدة

التقرير السنوي ، المجلس الأعلى للتعليم ، فبراير ، 2009 .

البرنامج الإستعجالي ، 2012 ـ 2009 ، التقرير التركيبي ، يونيو ، 2008 .

« مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها »،للدكتور ماجد عرسان الكيلاني ،ج : 3 ، ط: 1998، مؤسسة الريان ، بيروت .

الهوامش

1 ـ البرنامج الإستعجالي :2008- 2012 ،التقرير التركيبي ،ص:25 ، يونيو 2008

2 ـ يتعلق الأمر بدراسة أنجزها المجلس الأعلى للتعليم من خلال الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين ، فبراير 2009 ، وللإشارة فقد اعتمدنا في انجاز هذه القراءة على ملخص التقرير .

3 ـ للمزيد من المعلومات ، انظر « مناهج التربية الإسلامية والمربون العاملون فيها» د.ماجد عرسان الكيلاني ،ج 3 ، ط 1998 ، مؤسسة الريان ، بيروت .2